فيكون انا فاعلاً في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني
بقوله وقدر عطفا على جاز اى وقدر كونه في الاصل موخرا على انه فاعل
معنى فقط والا اى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى الحكم
سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما
اشار اليهما بقوله جاز تقديرا لتاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر
او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد
وقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التفصيل ان لا يكون نحو رجل جاني
مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى
فقط لانك اذا قلت جاني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف نحو انا قمت
لا يفيد الا تقوى الحكم مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم
بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد
وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى
الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاني رجل
على ان رجل بدل من الضمير في جاني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي
التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى تقدير كونه موخرا
في الاصل انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه
مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد
فلا يرتكب الا عند الضرورة وهو في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه
اى وشرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير اذا لم يمنع
من التخصيص مانع كقولنا رجل جاني على ما مر ان معناه رجل جاني لا امراة
او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه معنى ما يفاد من
التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا امتناع ان يراد المهر شر لا خير
لان المهر لا يكون الا شرا ظهور الخبر للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على
التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اى هذا التقدير
عن مظان استعماله اى موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لا يستعمل

عند القصد الى

٦٤

عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح
الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اى وجه
الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص
تفظيع شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل لا من
في ذكر المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير
فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اى الا شر عظيم فظيع
ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي
وشاني التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة
بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص
بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد
ما جعل التنكير للتفظيع لتحصيل النوعية لا بد من اعتبار كونه
في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد
الحصر وشاني الوصف والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا
كالمعرف فلا يصح فيها ان يكون ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف
لصحة وقوعها مبتدا اولا مدفع لهذا الايراد فتامل انما اشترط اعتبار
التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هاهنا ليس مستفادا
من التقديم بل من الوصف [illegible] على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي
الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاني معناه لا قصير من غير تقدير
كونه موخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في قولنا ما ضربت
اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اى فيما ذهب اليه
السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل
سوى في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع
في تقديمهما واما ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم
لان الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع تحمله على سبيل الفسخ عن التابعية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)